

السعودية تستهدف شيعتها بحجة الحرب على الإرهاب

خلال هذا الشهر، أخبرني أحد سكان العوامية، وهي محافظة تقع شرق السعودية، عن الأوضاع المزرية التي يعيشونها. وفي هذا الصدد، صرَّح هذا المواطن السعودي، قائلاً: "كنا نشعر بالخوف من مغادرة منازلنا، في حين كانت معظم المحلات مغلقة أو تم احراقها. وفي الأثناء، بات أي شيء يتحرك عرضة للاستهداف". كان الرجل في الحقيقة يتحدث عن أعمال العنف التي جدت في الأشهر الثلاثة الأخيرة بين رجال الأمن وسكان المحافظة ذات الأغلبية الشيعية.

نشبت هذه الأزمة في أيار/ مايو، على خلفية شروع قوات الأمن في تنفيذ مخطط يقضي بإزالة الموقف التاريخي في حي المسورة، علماً وأنه في الظاهر، كان الهدف من ذلك بناء مشاريع تنموية. في الأثناء، واجهت الشرطة مقاومة مسلحة من قبل بعض الرجال مجهولي الهوية، بعضهم ملاحق من قبل السلطات منذ سنة 2012، حيث تتعلق بهم تهمة التطاير العام. من جانبها، بادرت الشرطة بالرد باستخدام القوة، مما أدى إلى تناهى مستوى العنف، لتعلن السلطات غلق المدينة في 26 تموز/ يوليو.

في هذا الصدد، أجرت المنظمة العالمية "هيومون رايتس ووتش" مقابلة مع خمسة سكان في العوامية، أبدوا رفضهم التام لاستخدام السلاح من قبل بعض المنشقين. وفي الوقت نفسه، ألقى هؤلاء المتساكرون باللوم على القوات الحكومية التي دفعت بالمدينة إلى دوامة من العنف من دون موجب فعلي. فضلاً عن ذلك، اتهم هؤلاء الأفراد قوات الأمن السعودية بأنها عمدت إلى إطلاق النار بشكل عشوائي في حين لم تتوان عن اعتقال أي شخص يغادر منزله، حتى المواطنين الذين يقطنون في أماكن بعيدة عن حي المسورة، والذين لم تكن لهم يد في أحداث العنف الأخيرة.

الصراع الإقليمي الذي تخوضه السعودية ضد إيران قد تجلت معالمه من خلال معاملة المملكة لسكانها الشيعة

في الوقت الذي سارعت فيه الحكومة السعودية إلى توجيهه أصابع الاتهام "للإرهاب" عقب الأحداث الأخيرة في العوامية، تظل الأسباب الحقيقة وراء ذلك أكثر عمقاً. وفي هذا الإطار، أشار ناشطون حقوقيون سعوديون إلى أن هذه الأحداث تعد بمثابة استهداف واضح من قبل الدولة السنوية للشيعة في البلاد الذين يمثلون بين 10 إلى 15 بالمائة من مجموع سكان المنطقة الشرقية. علاوة على ذلك، شدد الناشطون على أن هذا الأمر من شأنه أن يوقظ الفتنة الطائفية في البلاد، فضلاً عن أنه يعتبر موصلة لمسلسل العنف بين قوات الأمن والمتظاهرين.

من جانب آخر، يتجاوز العنف الذي تمارسه الدولة السعودية، والدعم الحكومي للمؤسسات السنوية على حساب نظيرتها الشيعية، مجرد كونه تعصباً دينياً. فقد ساهمت الاضطرابات الجيوسياسية، التي لعبت السياسة الخارجية للسعودية دوراً هاماً فيها، في تناوب حدة العداء والتوتر الطائفي في الداخل. فعلى سبيل المثال، قادت السعودية تحالفاً في اليمن ضد مجموعة مسلحة من الشيعة الزيدية التي تعرف بأنصار الله أو الحوثيين. وفي الأثناء، تسبب قصف طيران التحالف في إلحاق أضرار جسيمة بالمدنيين اليمنيين.

لعل أخطر ما في الأمر أن الصراع الإقليمي الذي تخوضه السعودية ضد إيران قد تجلت معالمه من خلال معاملة المملكة لسكانها الشيعة. في الواقع، ما فتئت المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة ترددان المرياح عينها، التي تحيل إلى أن المخططات الإيرانية تلقي بظلالها على المنطقة، على غرار اليمن وبعض دول الخليج الأخرى. وقد لقيت هذه التصريحات صداعاً واسعاً في صفوف خلايا التفكير في واشنطن، التي تقتات على الدعم المالي الذي توفره هاتان الدولتان.

في داخل المملكة، أشار بعض المسؤولون الحكوميون إلى طبيعة علاقة شيعة السعودية بإيران. وفي هذا الصدد، صرَّح الأمير سعود بن نايف آل سعود، حاكم المنطقة الشرقية، في 15 من نيسان/ أبريل، عقب مقتل شرطيين في القطيف، المدينة التي تتسم بغالبية شيعية، أنه "في الوقت الذي تمر فيه بلادنا بالكثير من الصعاب، مما يستوجب أن نقف مع بعضنا كالبنيان المرصوم، نكتشف أن أحفاد الصفوی المارق عبد الله بن سبأ يحاولون زعزعة وحدة ذلك الصف".

أصدرت المحكمة العليا في البلاد قراراً يقضي بتنفيذ أحكام بالإعدام في حق 14 شيعياً، على خلفية اتهامهم "بحrima" التطاير، بالإضافة إلى ارتكاب أعمال عنف ضد دوريات الشرطة ومقراتها بالاعتماد على المسدسات وقنابل البنزين.

والجدير بالذكر أن الدولة الصفوية قد حكمت إيران في الفترة الممتدة بين القرن 16 وـ18، وأشرفت على

تحول البلاد إلى الإسلام الشيعي. وفي هذا السياق، أورد بعض الشيعة السعوديون، الذين تحاورت معهم المنظمة الحقوقية، أن تصريحات الأمير السعودي تعد بمثابة اتهام لهم بأنهم "الطابور الخامس" لإيران.

تارياً، استثنىت المملكة العربية السعودية الشيعة من العمل في القطاع العام وتولى المناصب السياسية العليا. ولعل أبرز دليل على ذلك أنه، وإلى حد اليوم، لا يوجد أي دبلوماسي شيعي أو ضابط عسكري رفيع المستوى. ففي الواقع، تتم عملية تصفية في صفوف الطلبة، حيث ترفض مطالب الشيعة للانضمام للأكاديميات الأمنية أو العسكرية أو الحصول على عمل داخل القوات الأمنية. بالإضافة إلى ذلك، يجبر الشيعة السعوديون على تلقي مناهج دراسية تحط من قيمة معتقدات الشيعة وما يؤمنون به فضلاً عن ممارساتهم.

في الوقت الراهن، لجأ "نظام العدالة الجنائية" إلى أداة تعسفية لتسلیط جملة من العقوبات الوحشية على الشيعة من خلال إخضاعهم لمحاكمات ظالمة. وفي هذا السياق، أصدرت المحاكم السعودية أحكاماً جائرة فيما يتعلق بالعشرات من القضايا ضد مواطنين شيعة شاركوا في المظاهرات، بلغت حد الحكم بالإعدام وتنفيذه.

ومؤخرًا، أصدرت المحكمة العليا في البلاد قراراً يقضي بتنفيذ أحكام بالإعدام في حق 14 شيعياً، على خلفية اتهامهم "بجريمة التظاهر، بالإضافة إلى ارتكاب أعمال عنف ضد دوريات الشرطة ومقراتها بالاعتماد على المسواد وفتاوى البنتين". كما أثبتت المحكمة التهم الموجهة لكل المدانين بالاستناد على اعترافات المدعى عليهم فقط، على الرغم من أنهم قد شددوا على أن السلطات أجبرتهم على الاعتراف تحت قسوة التعذيب.

ومن المثير للاهتمام أن هذه القضايا تتبع نمطاً قدماً تقليدياً، حيث تناولت منظمة هيومن رايتس ووتش بالبحث 10 محاكمات نفذتها المحكمة الجنائية المتخصصة في الفترة الممتدة بين سنة 2013 وسنة 2016، في حق متظاهرين شيعة وجهت لهم تهمة "جريمة التظاهر". وفي إطار معظم تلك المحاكمات، كان المتهمون ينكرون ما نسب لهم من إفادات مؤكدين أنها سحبوا منهم قسراً تحت وطأة التعذيب، على غرار تعرضهم للضرب والحبس الانفرادي لفترات طويلة.

تساند الحكومة الدعاة السنة المؤيدون لها، الذين يستغلون الدعم الشعبي لهم، لتبني الممارسات المجنحة بحق الشيعة في السعودية

في سياق متصل، وفيما يتعلق بقضية الإعدام في حق 14 شيعياً، رفضت المحكمة ادعاءات المدانين الذين أكدوا أنهم تعرضوا للتعذيب، من دون أن تتحقق في الأمر. وفي الأثناء، تجاهلت المحكمة مطالب المدعى عليهم بعرض فيديو من السجن يثبت تعرضهم للتعذيب أو استدعاء المحققين للإدلاء بشهادتهم حول السبل التي اعتمدوها للحصول على اعترافات المعتقلين.

عموماً، كان مجتبى السويكت أحد المعتقلين الأربعة عشر. وقد اعتقلته السلطات السعودية في 12 من آب/أغسطس سنة 2012، وهو بهم بركوب طائرة متوجهة إلى الولايات المتحدة، على أمل موافقة دراسته في جامعة ميشيغان الغربية. فضلاً عن ذلك، فقد منير الأدم، جراء التعذيب القدرة على السمع على مستوى إحدى أذنيه، وذلك وفقاً لما أكدته بعض الناشطين السعوديين.

في المقابل، تساند الحكومة الدعاة السنة المؤيدون لها، الذين يستغلون الدعم الشعبي لهم، لتبثير الممارسات المجحفة بحق الشيعة في السعودية، فضلاً عن تأليب الرأي العام ضدهم من خلال توظيف خطاب الكراهية. وفي العديد من المناسبات، يعمد بعض الدعاة، الذين يتبعهم الملايين من الأشخاص على موقع التواصل الاجتماعي، إلى وصف الشيعة بعبارات تنم على الازدراء وتهدف إلى الحط من معتقدهم وممارساً لهم.

علاوة على ذلك، يدين هؤلاء الدعاة الاختلاط بين السنة والشيعة في الحياة العامة، ويحرمون الزواج بين الطائفتين السننية والشيعية. بالإضافة إلى ذلك، يستند المنهج الدراسي في السعودية على خطاب يحظر من قيمة الممارسات الدينية الشيعية في حين يصفها بالشركية، وأن أتباع المذهب الشيعي خالدون في النار.

تعتقد الحكومة السعودية أن اعتماد سياسة "القبضة الحديدية" في إطار التعاطي مع المناطق الشيعية، فضلاً عن رفع شعار محاربة الإرهاب وقتل "الإرهابيين" وإعدام المعارضين بعد محاكمات ظالمة من شأنه أن يحل الأزمة

في الواقع، يحمل هذا الخطاب بين طياته آثاراً مدمرة. فقد استخدمته القاعدة وتنظيم الدولة من قبل لتبثير استهدافهم للشيعة. فمنذ منتصف سنة 2015، شن تنظيم الدولة عمليات إرهابية ضد ستة مساجد شيعية ومراقد دينية في المنطقة الشرقية، مما أدى إلى مقتل 40 شخصاً على الأقل. في أعقاب ذلك، ردّ تنظيم الإرهاب من خلال نشرته الإخبارية تصريحات دعاة الحكومة السعودية، معتبراً أنه بصدده دك "صروح الشرك".

في خضم هذا المصراع المحلي والحروب الإقليمية في المنطقة، أكد شيعة السعودية أن الحل الوحيد للمعضلة التي يواجهونها يتمثل في التعااطي معها على الصعيد الوطني المحلي. وفي حوار لصالح منظمة هيومن رايتس ووتش، صرخ بعض المواطنين السعوديين الشيعة أن كل ما يطمحون إليه يتمثل في الاندماج التام في الدولة السعودية واعتبارهم مواطنين لهم حقوق المواطن.

في الأثناء، تعتقد الحكومة السعودية أن اعتماد سياسة "القيمة الحديدية" في إطار التعااطي مع المناطق الشيعية، فضلاً عن رفع شعار محاربة الإرهاب وقتل "الإرهابيين" وإعدام المعارضين بعد محاكمات طالمة من شأنه أن يحل الأزمة. ومما لا شك فيه أن هذه السياسة ستقدم المملكة في دوامة صراع قد لا تنتهي. وبالتالي، يتمثل الحل الوحيد بالنسبة للمملكة العربية السعودية في التعااطي مع هذه المشكلة بشكل جذري وفعال، على غرار وقف عمليات القمع التي تطال المواطنين الشيعة، في المقام الأول.

المصدر: فورين بوليسي